تأثير نمط السياسة الخارجية فى استهداف الإرهاب للدول

د. هبة محمد زهرة

مدرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

أضحى الإرهاب الذى يضرب مختلف دول العالم واقعا يفرض على الساسة ضرورة مواجهته، وأخذ التدابير اللازمة للقضاء عليه، كما ألقى على عاتق المفكرين والدارسين دورا فى تحليله، ومعرفة أسبابه، بل ومحاولة التنبؤ بخط سيره، والأهداف التى سيسعى إلى ضربها. ومن ثم، جاءت أهمية هذه الدراسة التى تسعى للاستفادة من إسهام الأبحاث الأكاديمية التجريبية التى قام كل منها بالتركيز على بعد من أبعاد السياسة الخارجية للدولة، ودراسة أثره على استفزاز الإرهاب الدولى/العابر للحدود لتوجيه ضرباته. وقد قامت هذه الدراسة بتناول أبعاد السياسة الخارجية المختلفة: مدى نشاطها، والبعدان الإنسانى والإغاثى، وبعد العلاقات الثنائية، وبعد التنظيم الدولى، والبعد العسكرى، وأخيرا بعد فرض العقوبات الدولية، ومحاولة تغطية شتى هذه الجوانب، بالاستعانة بالدراسات الأكاديمية التى درست فى معظم دول العالم، ووظفت التحليل الإحصائى لدراسة العلاقة بين كل بعد من هذه الأبعاد وأثره على الهجمات الإرهابية. وفى النهاية، تصل الدراسة إلى نتائج ترشد كلا من الدارسين وصانعى القرار إلى ما يجب التركيز عليه بخصوص السياسة الخارجية للدول، ومخاطر التعرض للإرهاب الدولى أو العابر للحدود.

وتنقسم الدراسة إلى قسمين: القسم الأول هو الإطار النظرى، أما القسم الثانى، والخاص بأثر السياسة الخارجية للدول على موجات الإرهاب الدولى/العابر للحدود، فينقسم إلى ست نقاط كالتالى: بعد نشاط واندماج السياسة الخارجية، والبعدان الإنسانى والإغاثى، وبعد العلاقات الثنائية، وبعد التنظيم الدولى، وبعد الدعم العسكرى، وأخيرا بعد العقوبات الدولية. وتنتهى الدراسة بخاتمة وأهم التوصيات بهذا الخصوص.

أولا- الإطار النظرى:

١- السياسة الخارجية:

تهتم هذه الدراسة بتبيان أثر السياسة الخارجية للدولة على تعرضها للهجمات الإرهابية الدولية أو العابرة للحدود. وقد تعددت تعريفات السياسة الخارجية التى قدمها الباحثون العرب والأجانب، ومن أبرزها تعريف د. حامد ربيع للسياسة الخارجية بأنها: "جميع صور النشاط الخارجى، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية. إن نشاط الجماعة كوجود حضارى أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوى وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذى نطلق عليه اسم السياسة الخارجية". كما عرَّف فيرنس وسنايدر السياسة الخارجية بأنها "منهج للعمل، أو مجموعة من القواعد، أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا أو تحدث حاليا، أو يتوقع حدوثها فى المستقبل". كما كان من التعريفات البارزة تعريف د. محمد السيد سليم للسياسة الخارجية بأنها: "برنامج العمل العلنى الذى يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة فى المحيط الخارجى"(١).

٢- الإرهاب الدولى والإرهاب العابر للحدود:

تتناول هذه الدراسة استهداف الدول بواسطة الإرهاب الدولى أو العابر للحدود نتيجة للسياسة الخارجية التى تتبعها. وقد انشغل الدارسون على مدى العقود الماضية بمحاولة تعريف الإرهاب، واستكشاف تصنيفاته وأنواعه المختلفة، حيث كان من أهم تعريفاته أنه "الاستخدام العمدى أو التهديد باستخدام العنف ضد غير المقاتلين بواسطة فاعل من غير الدول من أجل تحقيق أهداف سياسية، بنية إحداث أثر نفسى واسع النطاق"(٢). وبالنسبة لتصنيف الأنواع المختلفة من الإرهاب، فقد اعتاد الباحثون فى هذا المجال على التمييز بين نوعين من الإرهاب: المحلى والدولى.

وفى محاولة للباحث سونج وان تشوى للتمييز بين الإرهاب المحلى والدولى، تناول أمثلة على هجمات حدثت فى التسعينيات (فى أوكلاهوما وطوكيو على سبيل المثال)، ليوضح أن هذه الهجمات تدخل فى إطار "الإرهاب المحلى،" وهذا لأن الجماعة الإرهابية ضربت هدفا يقع من الناحية الجغرافية داخل حدود دولتها، لكن الأمر يختلف كثيرا بالنسبة لأحداث الإرهاب الدولى التى تقع فى دولة، لكنها تتضمن "جناة، أو ضحايا، أو مؤسسات، أو حكومات، أو مواطنين" من دولة أخرى. ويلقى تشوى الضوء على أن وصف الإرهاب الدولى ليس من الضرورى أن يشير إلى حدث إرهابى قام به إرهابيون غادروا الدولة الأم، وانتقلوا إلى دولة أخرى للقيام به، وكذلك فإن الإرهاب الدولى لا

يقتصر على أعمال العنف التى تقوم بها التنظيمات الدولية الكبيرة، مثل تنظيم القاعدة. فالمسألة وفقا لـ"تشوى" أبسط من ذلك، ولا تتطلب سوى أن تكون "جنسية الضحايا، أو الأهداف، أو الجناة راجعة إلى دولتين على الأقل" ليكون الحادث إرهابا دوليا(٣).

وبالتالى استقر فى أذهان العديد من الدارسين الإرهاب "الدولى" على أنه هذا النوع من الإرهاب الذى "يتعلق بمواطنى أو إقليم أكثر من دولة"، لكن هذا التصنيف الثنائى تحول إلى تصنيف ثلاثى ابتداء من عقد السبعينيات ليظهر، إلى جانب الإرهاب المحلى والإرهاب الدولى، الإرهاب العابر للحدود أو Transnational Terrorism، وكان الغرض من هذا المصطلح الجديد وصف حالة ظهرت فى الواقع الدولى، وهى حالة "تورط جماعات دون مستوى الدولة فى عنف على مستوى دولى". ويعود سبب استخدام وصف "عابر للحدود" إلى الرغبة فى الاستغناء عن وصف "الدولى" لنفى الصلة بين الدولة وهذه الأحداث كما هو الحال مثلا مع الشركات الكبرى التى توصف بأنها شركات عابرة للحدود. ويعتبر الدارسون أن التطور الذى أدى إلى ظهور "الإرهاب العابر للحدود" هو التقارب وتقليل الحواجز بين الدول. ومن الأهمية بمكان التعرف على الهدف الأسمى، أو بعبارة أخرى ما يمثله هذا النوع من الإرهاب الذى يعد "تحديا للنظام السياسى الدولى بواسطة مجموعات دون الدولة"، وهو أمر يرتبط بشكل مباشر بالتقدم التكنولوجى، خصوصا فى مجال الاتصالات(٤).

وفى محاولة لشرح المقصود بالإرهاب العابر للحدود، قام الباحث ستيوارت باتريك برصد أبرز السمات التى تميز الإرهابيين العابرين للحدود، والتى كان أولاها هو القيام بأنشطة تتعدى حدود الدولة التى يقيمون بها. أما الأمر الثانى الذى يميزهم فهو احتمال الرضاء بالعناصر المحلية فى قيامهم بالتجنيد، لكن هذا لا ينطبق على أهدافهم. فهى تمتد إلى الصعيد الإقليمى أو العالمى. أما من حيث الأيديولوجية التى تحكم أفكارهم، فهى تعطى أهمية كبيرة لـ"تحويل القوة الدولية والعلاقات السياسية." ومن حيث الأعضاء المكونين للجماعة، فلا يتم الاكتفاء بجماعة دون أخرى لتجنيد الأعضاء، وبالإضافة إلى ذلك، فهذه الجماعات تسعى للاستفادة من خبرات "محاربين قدامى انخرطوا فى الصراعات الوطنية." وأخيرا وصف باتريك هذه الجماعات الإرهابية العابرة للحدود بأنها "شبكات غير مركزية من الجماعات المتقاربة، لها خلايا فى دول متعددة، وتحالفات مرنة مع المتطرفين المحليين". وبالنسبة لعدد الجماعات الإرهابية التى يمكن وصفها بأنها عابرة للحدود، فقد رأى باتريك أنه بمحاولة تطبيق هذه المعايير على الجماعات الإرهابية فى العالم، يصبح عدد قليل منها جماعات إرهابية عابرة للحدود.

وبالتالى فالمقصود من رصد هذا التطور هو توضيح أن ظاهرة الإرهاب تعد ظاهرة لها تاريخ، وليست وليدة العقود القليلة الماضية، لكن ما حدث هو استفادة الجماعات الإرهابية من تطور التكنولوجيا الحديثة، مما كان له أكبر الأثر على زيادة وتضخم أهدافها، وجعل هجماتها أكثر ضراوة. وقد أدت هذه التطورات على الصعيد العالمى إلى ظهور جماعات إرهابية تختلف فى أهدافها بشكل جذرى عن سابقاتها من الجماعات التى ارتبطت أهدافها بحدود الدولة التى توجد بها. فهذه الجماعات الجديدة تضع نصب أعينها هدف "التقليل من النظام العالمى، وتحويل النظام الدولى"(٥).

وبعد استعراض هذا التصنيف، ستتبنى الكاتبة نفس الرأى الذى عرضه أدريان جولك، والذى أرجع الفارق بين الإرهاب الدولى والإرهاب العابر للحدود إلى تدخل الدولة. فالإرهاب الذى ترعاه الدولة هو الإرهاب الدولى، أما هجمات الجماعات الإرهابية التى تعمل دون أية علاقة بالدولة، ويمكن إرجاع جنسيات أطراف الهجوم إلى أكثر من دولة فهذا عمل إرهابى عابر للحدود. وبالرغم من أن هذا الفرق يظهر بوضوح فى الأبحاث الأكاديمية المستخدمة فى هذه الدراسة، فإن بعضها لا يزال لا يسعى للتمييز بين الإرهاب الدولى والإرهاب العابر للحدود، وينظر للإرهاب على أنه نوعان محلى ودولى، بل وهناك دراسات لا تؤمن بأهمية التمييز بين الإرهاب المحلى والدولى من الأساس، وبالتالى جاء عنوان هذه الدراسة ليشمل الإرهاب الدولى والعابر للحدود. ويجب توضيح أن معظم الإرهاب المقصود فى هذه الدراسة تقوم به جماعات ليست لها علاقة بالدولة. فهو إرهاب عابر للحدود، فيما عدا بعض الحالات الذى ستظهر فيها رعاية الدولة وتشجيعها للجماعات الإرهابية، وهو ما سيطلق عليه الإرهاب الدولى.

ثانيا- أبعاد السياسة الخارجية وصلتها بتعرض الدولة للهجمات الإرهابية:

بعد مناقشة الإطار النظرى للدراسة، يسعى هذا القسم إلى استكشاف أثر الأبعاد المختلفة للسياسة الخارجية للدولة على تعرضها للهجمات الإرهابية الدولية أو العابرة للحدود، وبالتالى يتناول فى البداية أثر نشاط السياسة الخارجية، ثم أثر البعد الإنسانى والإغاثى للسياسة الخارجية، ثم بعد العلاقات الثنائية، ثم بعد التنظيم الدولى، ثم البعد العسكرى، وأخيرا بعد العقوبات الدولية.

١- مدى نشاط واندماج السياسة الخارجية:

قدَّم الباحثان سافون، وفيليبس تصورا أخضعاه للدراسة، وأثبتا صحته بالنسبة لأثر السياسة الخارجية على كون الدولة هدفا للإرهاب العابر للحدود، ولم يركزا على بعد معين من أبعاد السياسة الخارجية، لكنهما تناولا سمات السياسة الخارجية بصفة عامة، وكانت المعادلة التى اختبر الباحثان صحتها تبدأ من متغير مستقل (سياسة خارجية تتسم بالاندماج والتفاعل على الصعيد الدولى) لتمتد إلى متغير وسيط (استعداء أفراد وجماعات بالخارج)، لتنتهى إلى المتغير التابع (خطر هجمات الجماعات الإرهابية العابرة للحدود). وعن طريق إثبات صحة هذه الفرضية، يتضح أن الدول التى تتبنى "سياسة خارجية انعزالية"، وتعزف عن الاندماج والظهور بقوة على الساحة الدولية هى التى لا تعرض نفسها بشدة لخطر الإرهاب العابر للحدود. وبالرغم من أن الباحثين لم يسعيا إلى اختبار أثر نوع النظام على

التعرض لهجمات الإرهاب العابر للحدود، إلا أنهما بوصولهما إلى هذه النتيجة رجحا أن الدول ذات النظام الديمقراطى ستكون هى الضحية الأكبر للإرهاب العابر للحدود، لأن العديد من الدراسات أثبت أن الدول الديمقراطية تمتاز عن غيرها من الدول بدور بارز وفعال على الساحة الدولية. وتجدر الإشارة فى هذا السياق إلى أن الدول الديمقراطية دائما ما تضع على أجندة السياسة الخارجية الخاصة بها خططا لنشر الديمقراطية فى العالم.

وترجع هذه النتيجة التى توصل إليها الباحثان إلى منطق، مفاده هو أن قيام الدولة بتبنى سياسة خارجية نشطة، تتسم بالتفاعل المتزايد بين مختلف الفاعلين، سيؤدى بطبيعة الحال إلى خلافات ونزاعات مع العالم الخارجى، وهذا هو ما يؤدى فى النهاية إلى الاستهداف من قبل الجماعات الإرهابية. وقد كانت للسياسة الخارجية النشطة التى تعد سببا فى التعرض للهجمات الإرهابية ثلاثة مؤشرات هى: "التورط فى أزمات سياسة خارجية مع الدول الأخرى"، وعلاقات الصداقة والتقارب مع القوة العظمى (الولايات المتحدة الأمريكية)، و"مدى تكرار التدخل فى الحروب الأهلية" التى تندلع فى دول أخرى(٦).

٢- البعدان الإنسانى والإغاثى فى السياسة الخارجية:

لقد أثارت العلاقة بين توافد اللاجئين على دولة ما، ودرجة تعرضها للإرهاب العابر للحدود أذهان الدارسين، وسعوا إلى اختبار وجود علاقة بين هذين المتغيرين عن طريق الدراسات الكمية والتى -أجمعت فى معظمها- على وجود علاقة ارتباطية موجبة بينهما. وقد لاحظ الدارسون أن هذه العلاقة -على الرغم من أهميتها- قد تم إغفالها من قبل العديد من الدارسين الذين اكتفوا بالربط بين توافد اللاجئين واندلاع الحروب، وبالتالى قام ثلاثة من الباحثين "ميلتون، وسبنسر، وفايندلى" باستخدام الأساليب الإحصائية، وإثبات هذه العلاقة بين المتغيرين، والتى أرجعوها إلى عاملين أحدهما اقتصادى/ اجتماعى، والمقصود به الأوضاع المعيشية المتدنية للغاية فى مخيمات اللاجئين، والآخر سياسى، ويتمثل فى قيام سلطات الدولة بالإساءة إلى اللاجئين بشتى الوسائل. وقد حاول هؤلاء الباحثون توخى الحذر فى استعراض نتائجهم، مؤكدين على أن خطر تحول اللاجىء إلى إرهابى وارد بالنسبة لعدد قليل من اللاجئين، أما الجزء الأكبر فلا يتحول إلى تهديد للدولة المضيفة. كما قدم الباحثون توصياتهم للدولة المضيفة بالانتباه إلى معاملتها للاجئين على أرضها، ومحاولة توفير ظروف معيشية ملائمة لهم، مع تأكيد ضرورة تجنب وجود اللاجئين فى مناطق معزولة سياسيا واقتصاديا(٧).

وقد تم تناول هذه العلاقة بصورة منقحة وأكثر دقة فى دراسة أخرى وجدت أن العلاقة -بصفة عامة- بين تدفق اللاجئين على الدولة وتعرضها للهجمات الإرهابية ليست موجبة، بل على العكس هى علاقة سالبة، وأن العلاقة الموجبة بحق هى العلاقة بين توافد اللاجئين، الذين ينتمون لدول تنتشر بها الجماعات الإرهابية، وحدوث الهجمات الإرهابية فى الدول التى يتوافدون إليها. ففى هذه الحالة فقط تكون العلاقة موجبة، ووقتها يمكن عدّ اللاجئين "مركبة مهمة لانتشار الإرهاب من دولة إلى أخرى"، عندما نختص بهذا الوصف اللاجئين الذين يحملون جنسية دول تعانى تحت وطأة الإرهاب، وينزحون إلى دول أخرى فتتلقاهم الجماعات الإرهابية هناك(٨).

ومن الدراسات البارزة فى هذا السياق، دراسة تشوى وصالحيان التى تتميز بضخامة العينة المستخدمة (مئة وأربع وخمسين دولة)، وكذلك الطول النسبى للفترة الزمنية للدراسة (من عام ١٩٧٠ وحتى عام ٢٠٠٧)، والتى سعت إلى التأكد من شكل العلاقة بين تدفق اللاجئين على دولة ما واحتمالات التعرض للإرهاب(٩)، وقد استطاعا التأكد من صحة هذه العلاقة الارتباطية الموجبة، وحاولا من خلال دراستهما الإحصائية الموسعة تفسير أسبابها، وتناولها بالشرح. فوفقا لهما، فإن تدفق اللاجئين يزيد من احتمالات التعرض للإرهاب بسبب بعض الأطراف المنخرطة فى الصراع الذى اضطر اللاجئين إلى الفرار منه للنجاة بحياتهم، ومن ثم تقوم العناصر المسلحة الراغبة فى توجيه ضربات إلى "منافسيهم السياسيين" بتعقب هؤلاء اللاجئين إلى الأرض الجديدة ليكونوا سببا فى أحداث إرهابية فى الدولة المضيفة لهم، هذا بالإضافة إلى سبب آخر، وهو نشاط الجماعات الإرهابية فى الدولة المضيفة، والتى تجد فى اللاجئين الذين يعانون من ظروف معيشية قاسية مرشحين ممتازين للاستقطاب والضم إلى جماعاتهم. أما السبب الثالث لزيادة الهجمات الإرهابية فى الدولة المضيفة، فهو سبب سياسى داخلى يتمثل فى القوى السياسية اليمينية، والتى عادة تجد صعوبة بالغة فى قبول اللاجئين، أو أى أشخاص لهم سمات مختلفة عن أبناء الشعب.

أما عن أبرز أسباب الهجمات الإرهابية -والذى قدمه الباحثان ولم يكن مألوفا فى الدراسات الأخرى التى عنيت بدراسة العلاقة بين اللاجئين والهجمات الإرهابية- فهو ما سمياه "المساعدات الإنسانية"، والمقصود بهذا العامل الإشارة إلى المساعدات المادية التى تقدم للاجئين لتعينهم على المعيشة، مثل "الغذاء والمواد الطبية والمركبات"، والتى تشجع أعمال العنف التى تهدف إلى الاستيلاء على هذه المساعدات. وفى هذا السياق نفسه لفت الكاتبان الأنظار إلى أن أعمال العنف لا تشمل فقط المساعدات العينية، بل تمتد أيضا إلى عمال الإغاثة أنفسهم، والذين قد تحتجزهم الجماعات العنيفة، ويرتبط إطلاق سراحهم بالحصول على فدية، وفى أحيان أخرى يصل العنف ضدهم إلى درجة القتل فى حالة انتمائهم إلى دول أو ديانات أو جماعات معينة، وبالتالى فإن استهدافهم هو استهداف للجماعة التى ينتمون إليها. ومن ثم، أوصى الباحثان ببعض الحلول العملية التى تتمثل فى أن يأخذ المجتمع الدولى على عاتقه مهمة التسوية السلمية للنزاعات، مما سيؤثر سلبا على أعداد اللاجئين. ومن ناحية أخرى، على الدولة أن تعمل جاهدة لحماية اللاجئين الموجودين على أرضها، وكذلك عمال الإغاثة(١٠).

وأخيرا ظهرت الأبحاث التى تميزت بالتركيز بالأساس على تقديم توصيات مفصلة للدول المتقدمة التى تستقبل اللاجئين، ويمكن تسمية هذا النوع من الأبحاث-Policy-oriented Research. وقد حللت إحدى هذه الدراسات الوضع ابتداء من

ملاحظة أن الجماعات الإرهابية العابرة للحدود موجودة فى دول نامية، وبذلك فإن الخطر الحقيقى يهدد الدول المتقدمة. وبالتالى، فقد نوهت الدراسة فى توصيتها للدول المتقدمة إلى أهمية قوانين الهجرة كسلاح يمكن أن تستخدمه، بما يحقق مصلحتها، ويدرأ عنها خطر الإرهاب. بعبارة أخرى، فإن تعديل قوانين الهجرة بشكل يفتح المجال لاستقبال مزيد من العمالة الماهرة ويغلق الباب أمام العمالة التى تفتقد هذه المهارة أمر سيعود بالنفع والأمان على الدول المتقدمة، حيث إنها ستفتح أبوابها للعامل الماهر القادم من الدولة النامية ذات الأوضاع الصعبة، وتساعده على توظيف مهاراته فى عمل لائق بدلا من أن تتركه يعانى فى بلاده سوء الأحوال، وتزداد احتمالات استقطابه من قبل الجماعات الإرهابية لتتحول مهاراته إلى سلاح يوجه ضد الدول المتقدمة. أما بالنسبة للشق الثانى من التوصية، وهو تشديد القيود على استقبال العمالة غير الماهرة، فإن هذا سيصب أيضا فى مصلحة الدول المتقدمة، حيث ستكون الدول النامية المضيفة هى ضحية هجمات هذه الجماعات الإرهابية العابرة للحدود. وعنيت الدراسة بتوضيح أن التوصية بتخفيف القيود على الدول التى تتوافر بها العمالة الماهرة يجب ألا تطبق بشكل مطلق على كل الدول النامية، وإنما سيتم ذلك بالنسبة للدول التى توجد بها الجماعات الإرهابية من ناحية، وتقل بها نسبة العمالة الماهرة بشكل ملحوظ من ناحية أخرى(١١).

٣- السياسة الخارجية للدولة - بعد العلاقات الثنائية:

تعددت إسهامات الدارسين حول أثر طبيعة العلاقات بين دولتين على خطر التعرض للهجمات الإرهابية الدولية/العابرة للحدود، وقد اتسمت الدراسات المهتمة بهذا البعد من أبعاد السياسة الخارجية بالتنوع الذى يصل إلى درجة التناقض فى نتائجها، مما يستوجب التوقف بمزيد من الاهتمام عند الدراسات التى اختبرت هذه العلاقة، والتى يمكن تقسيمها إلى ثلاثة اتجاهات: أولها هو الذى وجد أن هناك علاقة ارتباطية موجبة بين العلاقات التنافسية أو الصراعية بين دولتين والتعرض لهجمات إرهابية، وهذا هو ما أكدته دراسة فايندلى وبياتزا وبانج الإحصائية، وهذا يعنى قبول فكرة التحالف غير المعلن بين الدولة الأم والجماعة الإرهابية الموجودة على أرضها. فالدولة التى تخشى من التورط فى حرب قد تجد أن تحالفها مع الجماعات الإرهابية لضرب أعدائها يقلل من خسائرها، ويعود عليها بمنافع كثيرة، أهمها "مزايا الغموض الاستراتيجى، والقدرة المعقولة على الإنكار". وهكذا فإنه فى أوقات معينة تظهر بالنسبة للدولة أهمية استخدام الجماعات الإرهابية كأداة غير تقليدية، لكنها أكثر جدوى من أدوات أخرى لاستهداف الأعداء(١٢).

وجاءت دراسة جاستين كونراد لتؤكد النتيجة نفسها، وتقدم المبررات نفسها بخصوص العلاقات بين الدول والاستهداف من قبل الإرهاب العابر للحدود، لكن تتميز دراسة كونراد بأنها دراسة موسعة تشمل كل دول العالم فى الفترة من منتصف عقد السبعينيات وحتى عام ٢٠٠٣ راصدة كل أحداث الإرهاب العابر للحدود فى هذه الفترة. وقد استخلص الباحث أن "الدول التى تربطها علاقة تنافسية مستمرة بدول أخرى ستكون ضحية لهجمات إرهابية أكثر" من غيرها، ويكمن المنطق وراء هذا الأمر فى أن الدول المتصارعة تعزف عن اللجوء إلى الحرب الشاملة، وتفضل أن تدعم الإرهاب لكفاءة هذه الأداة، ولإفساح مجال للدولة لتنكر صلتها بالخراب والدمار الذى سيحدث(١٣).

ومن ناحية أخرى، وجد هناك اتجاه آخر فى الدراسات التى تتناول هذا الموضوع وصل إلى نتيجة على النقيض من ذلك، حيث أظهرت تحليلاته الكمية أن العلاقات التعاونية هى التى تزيد من احتمالات الاستهداف عن طريق الإرهاب العابر للحدود، وتتعدد الأمثلة على هذا الاتجاه، فمنها ما حاول أن يلفت الأنظار إلى أن هذه العلاقة التعاونية قد تكون لها عواقبها السلبية، إذ إنها تستفز "جماعات من غير الدول" لتنفذ هجمات تقضى على فرص هذا التعاون. وقد ساعد التحليل الإحصائى على رصد العلاقة بين "السلوك التعاونى وغير التعاونى" بين الدول من ناحية، وتعرضها لهجمات الإرهاب العابر للحدود من ناحية أخرى، لتظهر النتائج ضرورة إلقاء الضوء على مصلحة الجماعات الإرهابية فى إفساد العلاقة التعاونية كعامل يحكم الهجمات الإرهابية من هذا النوع.

وفى محاولة لتفسير المنطق وراء هذه العلاقة الارتباطية الموجبة التى ثبتت صحتها على المدى القصير، تبين أن الإرهابيين داخل الدولة غير الراضين عن هذه العلاقة الإيجابية سيخططون لهجمات إرهابية ضد الدولة التى تتعاون معها دولتهم، وهكذا ستعطى هذه الهجمات انطباعا بأن الدولة التى يقطن الإرهابيون بها إما أن تكون متواطئة معهم، أو هى ضعيفة وعاجزة عن ردع هذه الجماعات الإرهابية الموجودة بها (فاسدة أو ليست على درجة من الكفاءة). وسواء ساد الانطباع الأول أو الثانى ستكون النتيجة أن الدولة التى استهدفت من قبل الإرهابيين ستضعف رغبتها فى تكثيف التعاون مع الدولة التى تؤويهم.

وتبرز الأهمية الكبيرة لهذا الاتجاه فى أنه جاء لتحدى دراسات سابقة كثيرة وجهت اهتمامها إلى العلاقات السلبية أو غير التعاونية التى يبادر بها كيان نحو كيان آخر، فيكون رد الفعل الطبيعى هو العنف من قبل الكيان الذى استهدف بهذا التعامل السلبى تجاه الكيان الذى بادر بالعداء. وبالتالى فهذا الفكر يلمح إلى وجود تحالف غير معلن بين الدولة والجماعة الإرهابية العابرة للحدود الموجودة على أرضها، وأنها تحدد خط سير هجمات هذه الجماعة. ففى بعض الأحيان ترى الدولة أن دعم هجمات الجماعات الإرهابية لإلحاق الخسائر بالأعداء أقل تكلفة بكثير من شن الحرب، وهذا هو المنطق الذى جاءت دراسة كونراد ووالش لتخالفه.

لقد أدرك الباحثان أنه فى الحالة الأولى التى يرفضانها (التحالف بين الدولة والجماعة الإرهابية الموجودة على أرضها)، لن توجه الجماعات الإرهابية ضربات إلى الدولة الحليفة لأنها لن تسعى إلى إفساد التعاون بين البلدين، كما أن الجماعة ستدرك أن دولتها لن تسمح بهذا التصرف من الأساس أو ترضى عنه. أما عن استراتيجية الجماعات الإرهابية التى لا تربطها صلة تقارب مع الدولة -وفقا لرؤية كونراد ووالش- فهى تنظر إلى دولتها بحسبانها العدو الذى تسعى إلى الإضرار به، وإضعاف

الثقة بينه وبين الدولة الحليفة، وبالتالى فإن استهداف الدولة الحليفة سيتوافق مع أهدافها. وبإجراء التحليل الإحصائى، تأكد الباحثان من أن "الإشارات السلبية ليس لها تأثير قوى أو متسق على أنماط الإرهاب العابر للحدود فى المدى القصير"(١٤).

وفى سياق الرأى نفسه الذى يعتبر العلاقات التعاونية سببا فى الاستهداف من قبل الجماعات الإرهابية، اهتم الباحثون بعلاقة التحالف بين الدولة التى يستقر الإرهابيون بها ودولة أخرى، وكيف أن هذا سيكون سببا فى تعرض الدولة الحليفة لهجمات الإرهاب الدولى. فبما أن الجماعة الإرهابية تنظر بعين العداء إلى الدولة التى توجد فيها، فإن الهدف يكون دائما هو إضعافها، وبتحليل الوضع يتضح للجماعة الإرهابية أن الحليف الأجنبى هو سبب صمود حكومة دولتهم، عندها تؤمن الجماعات الإرهابية بأنها لابد أن تستهدف مواطنى هذا الحليف الأجنبى، ويكون المنطق الذى يفسر الأمور فى مثل هذه الحالة هو أن: "صديق عدوى هو عدوى". وأوضحت الدراسة أن احتمال لجوء الجماعات الإرهابية إلى ضرب الحليف يزداد كلما تفوق هذا الحليف على الدولة التى تستقر بها الجماعات الإرهابية من الناحية العسكرية. وقدمت الدراسة مزيدا من التوضيح لهذا الأمر، حيث أظهرت أن هناك حكومات تبلغ من الضعف حد أنها لا تقوى على الصمود والبقاء إلا عن طريق الارتباط بحليف قوى مما يحول هذا الحليف الأجنبى إلى حصن منيع يجب على الجماعة الإرهابية أن تتغلب عليه لتحقق أهدافها. ومن ناحية أخرى، يجب عدم إغفال مسألة مهمة ألا وهى أن مهاجمة هذا الحليف ستكسب الجماعة شعبية كبيرة واهتماما إعلاميا كبيرا، وهذه فائدة أخرى تحفز الجماعة الإرهابية. وقد أظهر التحليل الإحصائى تفاصيل تزيد الصورة جلاء، حيث أوضح أن هذه العلاقة تزداد نسب تحققها كلما كان الحليف الأقوى هو أيضا أكثر ديمقراطية من الدولة التى يوجد بها الإرهابيون، والعكس صحيح(١٥).

أما عن الاتجاه الثالث، فقد آمن بأهمية رصد أثر هذه العلاقات الثنائية، ليس على الجماعات الإرهابية، بل على الشعوب، وتندرج ضمن هذا الإطار أطروحة دانييل ميلتون الذى حاول أن يتعامل مع العلاقات الثنائية بين دولتين وأثرها على الإرهاب العابر للحدود بشكل مختلف، ناصحا الدارسين بضرورة البحث عن "الفرصة والحافز" لفهم هذا النوع من الإرهاب، والعوامل المؤثرة فيه. وتم التركيز هنا على أثر السياسة الخارجية للدولة (أ) على مواطنى الدولة (ب): فلو كانت تداعيات السياسة الخارجية للدولة (أ) تجاه الدولة (ب) هى "تهديد الحرية الاقتصادية والجسدية" للأشخاص فى الدولة (ب)، فإن هذا سيكون له عواقبه الخطيرة على الدولة (أ)، وسيزيد من خطر تعرضها للإرهاب العابر للحدود. أما إذا كان للسياسة الخارجية للدولة (أ) "تأثير إيجابى على حريات" مواطنى الدولة (ب)، فإن هذا سينعكس سلبا على عدد هجمات هذا النوع من الإرهاب الذى يمكن أن تتعرض له الدولة (أ)(١٦).

٤- السياسة الخارجية للدولة- بعد التنظيم الدولى:

أثار بعد آخر من أبعاد السياسة الخارجية الشكوك بخصوص إمكانية تأثيره فى أن تكون الدول مستهدفة من قبل الجماعات الإرهابية، وهو بعد التنظيم الدولى، أو بشكل أدق رصد أثر انضمام الدولة إلى منظمات دولية حكومية تركز على جهود مكافحة الإرهاب على أن تصبح الدولة مستهدفة بواسطة الإرهاب العابر للحدود، حيث تمكنت إحدى الدراسات من رصد العلاقة الارتباطية الموجبة بين انضمام الدولة إلى مثل هذه المنظمات وكونها ضحية لهجمات إرهابية عابرة للحدود. وهذا يعنى أن الأمر يصبح بمنزلة انتقام الجماعات الإرهابية من الدول التى اختارت الانضمام إلى هذه المنظمات التى تحاربها، ونظرا لإمكانية أن تضم هذه المنظمات بعض الدول السلطوية وسط هذا التجمع من الدول الديمقراطية، فستنتشر أوجه الخلاف بين هذه الدول ذات الأنظمة المختلفة، وهى فرصة سيغتنمها الإرهابيون لاستجماع قوتهم والقيام بنشاط واضح فى المستقبل، وهذه التحركات ستسفر عن أحداث إرهابية تضرب الدول السلطوية بقوة على المدى الطويل. أما عن النتيجة الأكثر أهمية، فكانت هى تغير هذه العلاقة بعد الحادث الإرهابى العنيف الذى استهدف الولايات المتحدة الأمريكية فى الحادى عشر من سبتمبر ٢٠١١، حيث أظهرت الدراسة أنه أيا كان نوع النظام السياسى السائد فى الدولة العضو فى المنظمة، فالمحصلة النهائية هى أن الدولة التى "تنتمى إلى عدد أكبر من المنظمات الحكومية من المرجح أن تكون أقل تعرضا للهجمات من الدول التى تنتمى إلى منظمات أقل".

وفى إطار بعد التنظيم الدولى، تظهر أهمية لحظة تاريخية فاصلة تتمثل فى هجمات الحادى عشر من سبتمبر الإرهابية وأثرها البارز على المنظمات الدولية الحكومية التى أعلت من أهمية تعاون الدول بشكل مكثف للوقوف فى وجه خطر الإرهاب ومكافحته، وتظهر المعضلة فى أنه بالرغم من أهمية دور المنظمات الدولية الحكومية فى توفير الأمان لأعضائها، إلا أنه لا يمكن إغفال حقيقة أن الانضمام إلى هذه المنظمات سيظل، وفقا للجماعات الإرهابية، أمرا يستوجب الانتقام، وتسرى هذه القاعدة بشكل أكبر على دول حلف الناتو. وبالتالى، فهذه هى المعادلة الصعبة بالنسبة للدول التى تنضم إلى المنظمات الدولية الحكومية. فاستفادتها من هذه العضوية فى شتى المجالات مسألة واضحة، بيد أنها فى مقابل ذلك ستدفع ثمنا باهظا من سلامة وأمن مواطنيها عندما تضربها موجات الإرهاب العابر للحدود، وهنا تتضح مسألة تتعلق بمنظور الجماعات الإرهابية التى لن تقتصر استراتيجيتها الانتقامية على استهداف موظفى وإداريى المنظمة الرسميين، بل ستحرص على أن يصيب انتقامها أيضا الدول الأعضاء بالمنظمة(١٧).

٥- السياسة الخارجية للدولة- البعد العسكرى:

اهتمت بعض الدراسات الإحصائية بتبيان طبيعة العلاقة بين تقديم دولة ما مساعدات عسكرية لغيرها من الدول وتعرض مواطنيها لهجمات الإرهاب العابر للحدود، وقامت إحدى الدراسات باختبار العلاقة الارتباطية بين كلا المتغيرين، بالتركيز على حالة الدول التى تنتمى الى حلف شمال الأطلنطى، وذلك على مدى عقد كامل، وكانت مؤشرات الدعم العسكرى فى هذا

التحليل الإحصائى هى "نقل القوات العسكرية، ونقل المواد العسكرية، وتصدير الأسلحة." وبالفعل نجحت الدراسة فى إثبات العلاقة الارتباطية الموجبة (وذلك بالنسبة لمؤشرى نقل القوات العسكرية، وتصدير الأسلحة، أى المؤشر الأول والثالث فقط)، أى أن الدولة التى تسمح بنشر قواتها فى دولة أخرى، أو التى تصدر أسلحة إلى دولة أخرى، يجب أن تتوقع أن تتم مهاجمة مواطنيها عن طريق جماعة إرهابية موجودة فى الدولة الأخرى(١٨).

وفى محاولة أخرى، سعى أحد الباحثين إلى إثبات العلاقة الارتباطية الموجبة بين الدعم العسكرى المتمثل فى "نشر الدولة لقواتها عبر البحار"، واستفزاز الإرهاب العابر للحدود لضرب مصالحها. وقد نجحت الدراسة فى إثبات ذلك، مؤكدة على مفهوم "الإقليمية"، أو وجود قوات أجنبية على أرض الوطن كمحفز للإرهاب العابر للحدود لضرب الدولة صاحبة هذه القوات، والتى تزداد احتمالات ضربها عندما تنجح الجهات المختلفة داخل الدولة التى نقلت إليها القوات فى إظهار القوات الأجنبية بمظهر المحتل، وبالتالى ستكتسب الهجمات الإرهابية ضد القوات الأجنبية مشروعية، وسيكون الغرض من هذه الأعمال الانتقامية هو دفع الدولة صاحبة القوات العسكرية للتفكير فى تغيير سياساتها. ومن الجدير بالذكر أنه من أجل تحقيق هذا الهدف ستلجأ الجماعات الإرهابية إلى توظيف درجة عالية جدا من العنف الموجه ضد هذه الدولة الأجنبية، لتؤكد إصرارها على المقاومة(١٩).

ومن ناحية أخرى، هناك دراسات اهتمت بهذه العلاقة بين المتغيرين، لكنها تناولت الأمر بشكل أكثر تحديدا، حيث أوضحت تركيزها على أثر الدعم العسكرى الأمريكى على مخاطر الإرهاب الذى تتعرض له الولايات المتحدة الأمريكية، وخصوصا فى ظل الوجود العسكرى الأمريكى فى عدد كبير من الدول على مستوى العالم. وتتعدد أسباب انتشار الجنود الأمريكيين فى هذا العدد الضخم من الدول ما بين الأسباب السياسية والإنسانية، وقد أشارت الدراسة إلى جهود سابقة قام بها الدارسون لتبيان الخطر المحيط بالولايات المتحدة جراء اتباع سياسة نشر قواتها فى كثير من الدول، مما يقنع الجماعات الإرهابية الموجودة فى تلك الدول بأن الولايات المتحدة تسعى لاستعمار دولهم. وقد كان من أبرز من تناول هذا الموضوع بالتحليل تشالمرز جونسون الذى قدم مفهوم Blowback فى كتاباته، محاولا إلقاء الضوء على رد الفعل العنيف الذى تتبناه الشعوب أو الجماعات الإرهابية لمواجهة الوجود العسكرى الأمريكى.

وبالنسبة للتحليل الإحصائى الذى قام به تشوى، فقد اعتبر أن المتغير المستقل هو "العدد الإجمالى للتدخلات العسكرية للولايات المتحدة التى حدثت داخل حدود دولة ما خلال عام"، دون محاولة للتمييز بين التدخل لأغراض سياسية أو إنسانية، وكذلك الحال بالنسبة للمتغير التابع الذى لم تحاول الدراسة الفصل فيه بين الإرهاب المحلى والدولى، بل كان المتغير التابع هو "العدد الإجمالى للأحداث الإرهابية المحلية والدولية التى حدثت فى دولة ما فى خلال عام". وخلصت الدراسة فى النهاية إلى أن انتشار القوات العسكرية الأمريكية سيشعل فتيل الإرهاب أيا كان الغرض من التدخل، وبالتالى ظهرت الأضرار البالغة التى تترتب على التدخل العسكرى الأمريكى الذى يأتى بنتائج سلبية، مما جعل الدراسة تركز على تقديم توصيات للولايات المتحدة، مفادها إمداد الدول التى تحارب الإرهاب بمساعدات عسكرية، بعيدا عن نشر قواتها العسكرية فى هذه الدول حتى لا تضطر الولايات المتحدة لمواجهة خطر التعرض لهجمات إرهابية(٢٠).

٦- السياسة الخارجية للدولة- فرض العقوبات الدولية:

استرعى الواقع الدولى، الذى يتم فيه فرض العقوبات على بعض الدول لقيامها ببعض المخالفات والانتهاكات على الصعيد الدولى، انتباه الدارسين، وثار التساؤل حول العلاقة بين هذه العقوبات التى تطبق على دول بغرض مكافحة الإرهاب والتعرض لهجوم من الجماعات الإرهابية الموجودة بها. وفى محاولة للإجابة عن هذا التساؤل وجد الدارسون أن هذه "العقوبات الشاملة" لو فرضت على دول تقع عليها بالفعل هجمات إرهابية عابرة للحدود، فإن هذا الإجراء سيزيد الجماعات الإرهابية قوة، لكن التأثير سيكون على النقيض تماما إن فرضت العقوبات على الدولة التى تؤوى الإرهابيين، فهذا سيضعف الجماعة الإرهابية، ويسهم فى القضاء عليها.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بالنظر إلى وضع الدولة التى تتعرض لهجمات إرهابية عابرة للحدود، والتى سيتسبب فرض عقوبات عليها فى تحويلها إلى كيان ضعيف غير قادر على التعامل بكفاءة مع الجماعة الإرهابية. أما عن فرض العقوبات الشاملة على الدولة التى تؤوى الإرهابيين، فإن هذا يعنى قطع خط الإمدادات من الدولة للجماعات الإرهابية الموجودة على أرضها، وبالتالى فإن إجراء فرض العقوبات سيختلف أثره على الدولة التى يفرض عليها، سواء كانت الدولة التى تؤوى الإرهابيين أو الدولة المستهدفة من قبل الإرهاب العابر للحدود(٢١).

ومن ناحية أخرى، ظهرت الدراسات التى اهتمت بقياس وتحديد أثر فرض العقوبات، لكنها اهتمت بالأساس بالعقوبات الاقتصادية وارتباطها الوثيق بهجمات الإرهاب الدولى، حيث حذرت إحدى الدراسات من فرض العقوبات الاقتصادية كأداة من أدوات السياسة الخارجية، والتى اعتبرتها الدراسة بمنزلة "صدمة خارجية" قد تؤدى إلى نتائج عكسية، بمعنى أن هذه الأداة تستعدى الشعوب المطحونة، وتزيد أوضاعها سوءا، وتجعل بعضها يتجه الى أعمال العنف والإرهاب. وحاولت هذه الدراسة أن تدق صافرة الإنذار لتحذير الدول التى تخوض الحرب على الإرهاب، وتتصور أن فرض العقوبات الاقتصادية أداة مجدية، داعية هذه الدول إلى القيام بحساب المنافع والخسائر قبل اتباع سياسات فرض العقوبات الاقتصادية، لأن هذا الأمر -وفقا للدراسة- سيضر أكثر مما ينفع، كما أن العقوبات الاقتصادية توفر فرصة ذهبية لقادة "الدول المارقة" لاستعداء شعوبها على الدولة التى تفرض العقوبات، وإظهارها فى صورة الشيطان، وقد كان للولايات المتحدة نصيب الأسد من التحليل والتوصيات فى هذه الدراسة(٢٢).

الخاتمة:

فى ظل عالم أصبحت كل دوله تعانى مخاطر الإرهاب الدولى والعابر للحدود، أصبح محتما على ساسته وصناع قراره أن يردعوا الإرهابيين ويكافحوا الإرهاب، كما أصبح واجبا على باحثيه ومفكريه أن يفسروا لماذا تتعرض الدول للهجمات الإرهابية. وقد تنوعت الإسهامات فى هذا الصدد بين من ألقى الضوء على عامل داخلى أثر على استهداف الدولة إرهابيا، وآخر درس عاملا خارجيا وأثره على استهداف الدولة بواسطة الإرهاب الدولى أو العابر للحدود. وقد وظف الباحثون البيانات المتاحة لديهم عن الهجمات الإرهابية فى مختلف دول العالم، وحاولوا تبيان مدى صحة العلاقات الارتباطية بين كل عامل من العوامل والتعرض للهجمات الإرهابية مستخدمين الأساليب الكمية.

وقد ركزت هذه الدراسة على السياسة الخارجية وأبعادها المختلفة، وأثر كل بعد على احتمالات وقوع الدولة ضحية للإرهاب الدولى أو العابر للحدود. وبالنظر إلى النتائج التى تهم صانعى القرار، فقد تم التوصل إلى عدة أمور، أولها: أنه كلما تبنت الدولة سياسة خارجية نشطة من حيث تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية، أو تدخلها فى الحروب الأهلية والنزاعات مع الدول الأخرى، فإن هذا سيزيد من احتمالات تعرضها لهجمات الإرهاب العابر للحدود. ثانيها: فيما يخص قيام الدولة بواجبها الإنسانى والإغاثى، والذى يعنى استقبالها للاجئين، فقد ربطت الدراسات بين تدفق اللاجئين وزيادة إمكانية التعرض للهجمات الإرهابية. وتجب الإشارة إلى من أراد أن يتحرى الدقة وأثبت أن هذه العلاقة تنطبق فقط على اللاجئين القادمين من دول ينتشر بها الإرهاب، مما يستوجب على الدولة أن تنتبه إلى آثار استقبال اللاجئين، وأن تبعد عنهم الأطراف المتحاربة أو الجماعات الإرهابية التى من الممكن أن تحاول الوصول إليهم واستقطابهم.

وبعد التنبه إلى تبعات السياسة الخارجية النشطة، وآثار استقبال اللاجئين إذا تم التعامل معهم بعدم اكتراث، تناولت الدراسة عاملا يعد من أكثر العوامل المثيرة للجدل، حيث اختلفت الدراسات السابقة بشأنه بشكل صارخ، وهو طبيعة العلاقات الثنائية، فهناك من رجح أن التحالف والتعاون هما سببا الإرهاب العابر للحدود، وهناك من رأى أن الصراع والتنافس هما سببا الاستهداف من الإرهاب (الدولى فى هذه الحالة)، ثم هناك من قال بأن أهم محدد هو أثر السياسة الخارجية للدولة على سكان الدولة الأخرى، وبالتالى فإن هذا هو العنصر الذى يستدعى مزيدا من الاجتهاد من قبل الباحثين، وكذلك من السياسيين فى أثناء رسم معالم السياسة الخارجية لدولهم، وذلك بسبب اختلاف الدارسين حوله.

كذلك توصلت الدراسة إلى أهمية الانضمام إلى المنظمات الدولية المكافحة للإرهاب بالرغم من ارتباط ذلك بالتعرض لهجمات إرهابية انتقامية. كما ظهرت الآثار الوخيمة لدعم الدول عسكريا عن طريق نشر القوات أو تصدير الأسلحة، لأن هذا سيزيد من خطورة تلقى هجمات إرهابية عابرة للحدود. وبالنسبة لفرض العقوبات الدولية، فهو سلاح قد يأتى بنتائج عكسية وتنتج عنه هجمات إرهابية، ومن غير المحبذ اللجوء إليه. ولعل هذه هى أهم النتائج التى تهم الباحثين فى هذا المجال، وتهم بشكل أكبر صانعى القرار، حيث يجب أن يضعوا كل هذه الاعتبارات فى أذهانهم وهم يتخذون قرارات تمس السياسة الخارجية لدولهم.

الهوامش :

١- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط٢، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٨)، ص٧، ١١، ١٢.

2- Stewart Patrick, Weak Links: Fragile States, Global Threats and International Security (Oxford: Oxford University Press, 2014), p.63.

3- Seung-Whan Choi, New Explorations into International Relations: Democracy, Foreign Investment, Terrorism and Conflict (Georgia: University of Georgia Press, 2016), pp. 219, 220.

4- Adrian Guelke, The Age of Terrorism and the International Political System (London: IB Tauris Publishers, 1998), pp. 143-147.

5- Stewart Patrick, Weak Links: Fragile States, Global Threats and International Security, pp. 62, 63.

6- Burcu Savun and Brian J. Phillips, Democracy, Foreign Policy and Terrorism, The Journal of Conflict Resolution, Volume 53, Issue 6, Dec. 2009, pp. 878, 879, 888-891.

7- Daniel Milton, Megan Spencer and Michael Findley, Radicalism of the Hopeless: Refugee Flows and Transnational Terrorism, International Interactions, Volume 39, Issue 5, 2013, pp. 621-623, 625, 626, 637, 638.

8- Vincenzo Bove and Tobias Bohmelt, Does Immigration Induce Terrorism? The Journal of Politics, Volume 78, Issue 2, 2016, pp. 572-574.

تناولت هذه الدراسة كلاً من الإرهاب المحلى والدولى.

٩- تتميز دراسة تشوى وصالحيان بتحليل أثر انتقال اللاجئين على حدوث هجمات إرهابية محلية ودولية، أى أن النتائج تشمل نوعى الإرهاب. ومن ناحية أخرى، استخدمت الدراسة لفظ "الإرهاب الدولى"، والذى اتضح فى أحد مواضع الدراسة أن الباحثين لا يميزان بينه وبين الإرهاب العابر للحدود، بينما وفقا للتصنيف الخاص بكاتبة هذه الدراسة يمكن اعتبار دراستهما عن اللاجئين معنية بالإرهاب العابر للحدود.

10- Seung-Whan Choi and Idean Salehyan, No Good Deed Goes Unpunished: Refugees, Humanitarian Aid and Terrorism, Conflict Management and Peace Science, Volume 30, Issue 1, 2013, pp. 53, 57, 58.

11- Subhayu Bandyopadhyay and Todd Sandler, Immigration Policy and Counterterrorism, Journal of Public Economics, Volume 110, 2014, pp.122.

12- Michael G. Findley, James A. Piazza and Joseph K. Young, Games Rivals Play: Terrorism in International Rivalries, The Journal of Politics, Volume 74, Issue 1, Jan. 2012, pp. 235-237, 245.

ومن الجدير بالذكر أن الباحثين الثلاثة استخدموا مفهوم "الإرهاب العابر للحدود"، لكن وفقا للإطار النظرى لهذه الدراسة، فإن هذا النوع من الإرهاب هو إرهاب دولى.

13- Justin Conrad, Interstate Rivalry and Terrorism: An Unprobed Link, Journal of Conflict Resolution, Volume 55, Issue 4, 2011, pp. 529-531.

من الملاحظ أن الدراسة تتحدث عن رعاية الدولة للإرهاب، لكنها تستخدم مصطلح الإرهاب العابر للحدود وليس الإرهاب الدولى.

كما تجب الإشارة إلى أن إحدى الدراسات التى هدفت إلى التنبؤ بمسار الإرهاب العابر للحدود، واستخلاص سمات الدول التى تتعرض لمثل هذه الهجمات تناولت عامل تورط الدولة بشدة فى النزاعات الدولية. انظر:

- Konstantinos Drakos and Andreas Gofas, In Search of the Average Transnational Terrorist Attack Venue, Defence and Peace Economics, Volume 17, Issue 2, April 2006, pp. 73, 91.

14- Justin Conrad and James Igoe Walsh, International Cooperation, Spoiling, and Transnational Terrorism, International Interactions, Volume 40, Issue 4, 2014, pp. 453, 456-460, 473.

15- Thomas Plumper and Eric Neumayer, The Friend of My Enemy is My Enemy: International Alliances and International Terrorism, European Journal of Political Research, Volume 49, Issue 1, 2010, pp75., 78, 79, 93 .

تم استخدام مفهوم "الإرهاب الدولى" كما جاء فى الدراسة الأصلية، لكن تجدر الإشارة إلى أنه وفقا للتصنيف الذى تتبناه الكاتبة، فإن دراسة بلامر ونيومايير تتعامل مع الإرهاب العابر للحدود.

16- Daniel J. Milton, Foreign Policy and Transnational Terrorism, (PhD diss., The Florida State University, 2012), p. 12.

17- Crystal E. Shelton, Deadly Connections: The Role of IGO Membership in State Vulnerability to Transnational Terrorism, (PhD diss., Purdue University, 2013), pp. 12, 166, 167.

18- Cind Du Bois and Caroline Buts, Military Support and Transnational Terrorism, Defence and Peace Economics, Volume 27, Issue 5, 2016, pp. 626, 640.

19- Alex Braithwaite, Transnational Terrorism as an Unintended Consequence of a Military Footprint, Security Studies, Volume 24, Issue 2, 2015, pp. 350, 351, 352, 357.

20- Seung-Whan Choi, New Explorations into International Relations: Democracy, Foreign Investment, Terrorism and Conflict, pp. 220, 223, 224, 227, 238.

21- Elena V. McLean, Kaisa H. Hinkkainen, Luis De La Calle and Navin A. Bapat, Economic Sanctions and the Dynamics of Terrorist Campaigns, Conflict Management and Peace Science, 2016, pp. 1, 17.

22- Seung-Whan Choi and Shali Luo, Economic Sanctions, Poverty and International Terrorism: An Empirical Analysis, International Interactions, Volume 39, Issue 2, 2013, pp. 217, 237, 238, 239.

يلاحظ أن هذه الدراسة استخدمت مفهوم "الإرهاب الدولى" عوضا عن "الإرهاب العابر للحدود" بالرغم من تأكيدها على تحليل إرهاب الجماعات من غير الدول، لكنها بعد ذلك أوضحت أن هذا التحليل له الدلالات السياسية ذاتها بالنسبة "لإرهاب الدولة أو الدولة الراعية للإرهاب".